



الرأي رقم 99 بتاريخ 28 دجنبر 2023 المتعلق بتضمين طلب عروض لبنود تمييزية

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة "....." المتوصل بها بتاريخ 11 دجنبر 2023؛
وعلى مقتضيات المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق
باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وعلى المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات
العمومية؛
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية
للطلبات العمومية؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ
28 دجنبر 2023،

أولا : المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، اعتبرت شركة "....." أن طلب العروض رقم
03/..../2023 المعلن عنه من طرف جهة، يتضمن بنودا تمييزية تحد من المنافسة، بحكم أن
صاحب المشروع اشترط في نظام الاستشارة، المتعلق بطلب العروض المذكور، أن يكون العرض الفائز بهذه
الصفقة هو العرض المالي الأقل كلفة وذلك بخلاف مقتضيات المادة 20 من المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق
بالصفقات العمومية التي تنص على إخضاع طلب العروض لمبدأ اختيار العرض الأكثر أفضلية من الناحية
الاقتصادية، وعليه فإن الشركة المشتكية تطلب تدخل اللجنة الوطنية لدى صاحب المشروع لاتخاذ
الاجراءات اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات التي عرفها طلب العروض السالف الذكر.

ثانيا : الاستنتاجات

حيث إن المادة 30 من المرسوم رقم 2.14.867 المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية أجازت لكل متنافس اللجوء مباشرة إلى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، إذا تبين له احتواء ملف الدعوة إلى المنافسة على بنود تمييزية أو شروط غير متناسبة بالنسبة لموضوع الطلبية العمومية؛

وحيث إن المادة 2 من المرسوم السالف الذكر، عرفت المتنافس على أنه كل شخص ذاتي أو اعتباري يقترح عرضا بقصد إبرام طلبية عمومية أو تمت إعاقته من تقديم عرضه؛

وحيث إن الشركة المشتكية لم تدل بما يفيد أن لها صفة متنافس بالمعنى المشار إليه خاصة وأن الشكاية المقدمة من طرفها لا تتضمن أي معطى يؤكد أنها قدمت عرضها للمشاركة في طلب العروض المعلن عنه من طرف جهة، أو أن هذه الأخيرة ضمنت ملف طلب العروض ما يمكن أن يؤدي إلى إعاقتها من المشاركة في المنافسة؛

وعليه، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، ترى أن الشكاية غير مقبولة من حيث الشكل.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات السالفة الذكر، تصرح اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بعدم قبول الشكاية بخصوص طلب العروض رقم 03/..../2023 المعلن عنه من طرف جهة، وذلك لعدم تقديم الشركة المشتكية ما يفيد أن لها صفة المتنافس وفق ما هو منصوص عليه في المرسوم رقم 2.14.867 السالف الذكر.